مجلة جامعة دمشق للدراسات التاريخية

اسم المقال: دراسة معوقات تنفيذ معاهدة بالطه ليمان 1254 هـ / 1838 م في السلطنة العثمانية (البريطانيون في أزمير أنموذجاً)
اسم الكاتب: مرح رافع البرغش، بشرى علي خير بك
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/10435
تاريخ الاسترداد: 2026/05/11 21:51 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة دمشق للدراسات التاريخية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة دمشق للدراسات التاريخية
مجلد 148- عدد 3 (2024): 191-215

Damascus University Journal of Historical Studies Sciences
Vol 148 -No. 3(2024): 191-215

دراسة معوقات تنفيذ معاهدة بالطه ليمان 1254هـ/ 1838م في السلطنة العثمانية (البريطانيون في أزمير أنموذجاً)

مرح رافع البرغش[1]، بشرى علي خير بك [2]

1 طالبة دكتوراه، اختصاص تاريخ حديث ومعاصر، ، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق marah.rafea221@damascusuniversity.edu.sy .

2 أستاذة دكتورة في قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية- جامعة دمشق.
bushra.kheirbek48@damascusuniversity.edu.sy.

الملخص:

عملت إنكلترا منذ إدراكها أهمية السلطنة العثمانية في ازدهارها الاقتصادي ووصولها إلى الهند إلى العمل على تحقيق أهدافها في السلطنة؛ لتأمين المواد الأولية لمصانعها، ومن ثم سوق لتصريف منتجاتها الصناعية، وقد جاءتها الفرصة المواتية عندما بدأ تمرد محمد علي باشا (1182-1227هـ/ 1769- 1848م) في مصر يشكل خطراً على العاصمة (استانبول)، فبدأت تعمل على مساندة السلطان العثماني؛ لتقويض سلطة والي مصر؛ لتحقيق أهدافها، فادعت أن إيرادات الأراضي التي يحكمها الأخير، وقوة جيشه وتفوقه نابعة من قانون الاحتكارات العثماني المطبق في السلطنة عامةً وفي مصر خاصةً، فإذا تم إلغاء هذا القانون من قبل السلطنة فستضعف قوة محمد علي باشا تدريجياً وستتمكن السلطنة من التخلص من تهديده.

وكان هدف بريطانيا من ذلك إزالة قانون الاحتكارات للتمكن من ممارسة أعمالها التجارية في السلطنة العثمانية عامةً وبالتحديد في أزمير بكل حرية وبدون أي عائق، فتحقق ما تطمح إليه عبر عقد معاهدة 1254هـ/ 1838م إلَّا أنَّ بريطانيا لم تنعم بذلك، ولم تزاول أعمالها التجارية وتهيمن على التجارة في أزمير مثلما خططت؛ نتيجة التطورات العثمانية الداخلية التي أعاقت تجارتها، وسببت لها مشاكل جادة وتركت أثرًها بشكلٍ كبير على التجار البريطانيين، فضعفت التجارة البريطانية في أزمير تدريجياً لصالح التجار المحليين والقوى الأوروبية الأخرى.

الكلمات المفتاحية: معاهدة بالطه ليمان، السلطنة العثمانية، بريطانيا، أزمير، التجار البريطانيون.

تاريخ الإيداع: 21 /2023/11
تاريخ القبول: 2023/12/13

حقوق النشر: جامعة دمشق- سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص
CC BY-NC-SA 04

Study Of The Obstacles To Implementing The Balta Liman Treaty 1254 AH/1838 AD In The Ottoman Sultanate (The British In Izmir A Model)

Marah Rafea Albarghash[1], Bushra Ali Kheir Beik[2]

1 PhD student, Department of History, specialization in Modern and Contemporary History, Faculty of Arts and Human Sciences, Damascus University. marah.rafea221@damascusuniversity.edu.sy .

2 Prof. in the Department of History, Faculty of Arts and Human Sciences, Damascus University.
bushra.kheirbek48@damascusuniversity.edu.sy .

Abstract:

England, since realizing the importance of the Ottoman Sultanate in its economic prosperity and its arrival in India, sought to achieve its goals in the region to secure raw materials for its factories, and then create a market for the disposal of its industrial products. The favorable opportunity came when the rebellion of Muhammad Ali Basha (1769-1848 AD) in Egypt began to pose a threat to the capital (Istanbul), so it started supporting the Ottoman Sultan to undermine the authority of the ruler of Egypt by achieving its goals, especially the removal of the Ottoman monopolies law in order to be able to
practice its commercial business in the Ottoman Sultanate in general, and specifically in Izmir freely and without any hindrance. It achieved what it aspired to by concluding the treaty of 1838 AD, but this situation did not last for a long time, and Britain was not able to practice its commercial business and dominate trade in Izmir as it had planned as a result of internal Ottoman developments that hindered its trade, which caused serious problems and greatly affected British merchants. Therefore, British trade in Izmir gradually weakened in favor of local merchants and other European powers.

Keywords: Balta Liman Treaty, Ottoman Sultanate, Britain, Izmir, British merchants.

Received:21 /11/2023
Accepted: 13/12/2023

Copyright: Damascus University- Syria, The authors retain the copyright under a
CC BY- NC-SA

المقدمة:

أقدمت إنكلترا[1] منذ عهد الملكة إليزابيث الأولى (966- 1012هـ/1558 – 1603م)[2] إلى مزاولة الأعمال التجارية خارج الحدود البريطانية، ثم ما لبثت أن غيرت أهدافها بعد التطور الذي شهدته بفضل الثورة الصناعية، فبدأت بالبحث خارج حدودها عمّا يعوز صناعاتها من المواد الأولية، وبالمقابل إلى أراضي تستوعب فائض صناعاتها، فتركزت الأنظار نحو عدد من بقاع العالم ومن ضمنها السلطنة العثمانية.

وبعد جهود مضنية؛ لإقامة العلاقات التجارية مع السلطنة العثمانية، فقد ركزت بريطانيا علاقاتها التجارية هناك في بادئ الأمر في المراكز التجارية العربية بالدرجة الأولى كحلب؛ لكن الأحداث السياسية التي تركت أثرها السلبي فيها، وخاصةً الحرب العثمانية- الصفوية منذ أواخر القرن السادس عشر حتى ثلاثينيات القرن السابع عشر، جعلت بريطانيا تبحث عن مركز تجاري احتياطي آمن لممارسة أعمالها التجارية فيه، وللاستفادة من خيراته، فتركزت أنظارها على أزمير التي استفادت من النظام العالمي الاقتصادي؛ بسبب موقعها الاستراتيجي الواقع غرب الأناضول والمُطل على البحر المتوسط، ولغناها بالمواد الأولية اللازمة للصناعة البريطانية.

ولهذه الأسباب بدأت بريطانيا في توسيع تجارتها مع أزمير شيئاً فشيئاً، وحماية مصالح تجارها الذين اتجهوا إلى هناك بعد انتهاء عمل شركة المشرق الإنكليزية[3] في العام 1238هـ/ 1823م، إلا أن توسيع الأعمال التجارية البريطانية في أزمير بشكل أكبر كان يحتاج إلى إزالة عدد من القوانين العثمانية، فبدأت بريطانيا في محاولاتها لتغيير بعض القوانين العثمانية بما يتناسب مع توسيع تجارتها هناك، وتعزيز قوة تجارها إلى أن توّجت جهودها بتوقيع معاهدة بالطه ليمان[4] التجارية في العام 1254هـ/ 1838م، مما استوجب مجموعة من النتائج على السلطنة العثمانية من جهة، وعلى بريطانيا وتجَّارها من جهة أخرى.

(1)- استُخدِام اسم إنكلترا بمواضع عدة بدلاً من بريطانيا مع الأحداث التي جرت قبل العام 1118هـ/ 1707م؛ للدلالة على أن تسمية بريطانيا لم تستخدم حتى أوائل القرن الثامن عشر، وبالتحديد بعد عقد قانون الاتحاد في العام ذاته عندما توحدت ممالك إنكلترا بما فيها ويلز مع إسكتلندا (الباحثة).

(2)- إليزابيث الأولى (Elizabeth I): تولت العرش بعد وفاة ماري الأولى، وبعد عهدها من أقوى العهود التي شهدتها إنكلترا (Trivedi, 2007, 45).

(3)- شركة المشرق الإنكليزية (The English Levant Company): تأسست في لندن كمنظمة تجارية-سياسية، وبدأت بمزاولة الأعمال التجارية مع عدد من البلدان، وبعد المعاهدة العثمانية- الإنكليزية أسست وكالات لها في حلب، وبقيت تمارس أنشطتها هناك حتى الربع الاول من القرن التاسع عشر (الصباغ، 1989،2: 543-546).

(4)- بالعودة إلى خرائط استانبول العثمانية المُدوَّن فيها مسميات المناطق باللغة العثمانية وبالأحرف العربية يُلاحظ أن اسم المنطقة التي عُقدت فيها معاهدة 1254هـ/ 1838م كتب "بالطه ليمان"، لكن عند بُدِل الحرف العثماني العربي باللاتيني التركي تَحَوَّلَ الاسم إلى بالتاليمان (Baltaliman)، وفي اللغة الإنكليزية استُخدِم المسمى التركي ذاته بالتا ليمان (Balta Liman)، في حين اعتمدت معظم المصادر والمراجع العربية اسم "بلطة ليمان"، ومع هذه التغيرات البسيطة فقد اعتُمِد في هذا البحث اللفظ العثماني "بالطه ليمان"؛ لأنه أصل التسمية للمنطقة (الباحثة).

إشكالية البحث:

انطلاقاً من عدم تنفيذ العثمانيين بنود المعاهدة كما تذكر العديد من الوثائق بشكلٍ يُرضي بريطانيا، وخاصة أزمير التي هي أنموذج البحث يمكن القول: إنَّ الإشكالية تتمحور حول الكشف عن أحداث لم يتم التطرق إليها من قبل، توضح أنَّ هذه المعاهدة لم تفتح أبواب السلطنة التجارية أمام بريطانيا بشكلٍ فعلي – كما ذكرت معظم المصادر والمراجع التي أرَّخت للتاريخ العثماني؛ لأنَّ معوقات تنفيذ بنود المعاهدة حالت دون وصول بريطانيا إلى أهدافها، ولم تتمكن من ممارسة أعمالها التجارية في السلطنة بشكلٍ عام، وأزمير بشكل خاص بحرية إلا بعد أن جاءت جملة من الأحداث العثمانية–الخارجية التي شكلت الانطلاقة الفعلية للتغلغل الأوروبي، ومنه البريطاني في الأراضي التابعة للعثمانيين، فما الأساليب التي اتبعها العثمانيون لإعاقة تنفيذ المعاهدة؟ وما الدوافع التي أدت إلى ذلك؟ وما أثر معوقات تنفيذ المعاهدة على التجار البريطانيين في أزمير؟ وهل انتهت معوقات تنفيذ المعاهدة بانتهاء المسألة المصرية؟ وبالمقابل هل تمكنت بريطانيا من تحقيق أهدافها التجارية في أزمير؟

هدف البحث: تسليط الضوء على جملة من الأحداث التي أعطت صورة واضحة عن طبيعة العلاقة بين السلطنة العثمانية وبريطانيا، لإيجاد تفسيرات مقنعة لأسباب توقيع المعاهدة التجارية بالطه ليمان من الجانب العثماني، كما تهدف إلى معرفة الأهداف التي كانت بريطانيا تسعى إليها من جراء تلك المعاهدة، إلى جانب توضيح التأثير الذي أحدثته معوقات تنفيذ المعاهدة في التجار البريطانيين، ومدى فاعِليّة القوى المحلية العثمانية (السلطة المحلية – التجار المحليين) على العلاقة بينهما.

أهمية البحث: تكمن في محاولتها معالجة التطورات السياسية والاقتصادية للعلاقات العثمانية–البريطانية منذ مطلع القرن التاسع عشر حتى توقيع المعاهدة التجارية بالطه ليمان في العام 1254هـ/ 1838م؛ بهدف التعرف على الأعمال التي أقدم على فعلها كل من الباب العالي، والسلطات المحلية والتجار العثمانيين في أزمير (أنموذج البحث) للحد من تنفيذ معاهدة بالطه ليمان التي كانت ستفتح الباب على مصراعيه للتجارة البريطانية في السلطنة.

منهج البحث: ارتكز البحث على المنهج التاريخي والتحليلي باستعراض الأحداث وتحليلها لاستنتاج المعلومات والوقائع منها عبر الاعتماد على مجموعة من الوثائق البريطانية التي واكبت أحداث التجار البريطانيين في أزمير لاستخلاص المعلومات منها، إلى جانب الاعتماد على بعض الكتب الأجنبية: (التركية، والإنكليزية) وبعض المراجع العربية التي أغنت البحث، وقد تناول البحث الأوضاع الداخلية العثمانية التي أدت إلى عقد معاهدة بالطه ليمان 1254هـ/ 1838م، ومن ثم وضح بنود معاهدة بالطه ليمان، ثم

تعرض البحث إلى معوقات تنفيذ معاهدة بالطه ليمان بتفاصيلها، وأثَّر ذلك في التجار البريطانيين في أزمير، ثم الخاتمة التي قُدِمَ فيها ما خلص إليه البحث من نتائج.

أولاً: الأوضاع الداخلية العثمانية التي أدت إلى عقد معاهدة بالطه ليمان 1254هـ/ 1838م:

في ظل الظروف الاقتصادية المتدهورة التي شهدتها السلطنة العثمانية منذ التغيرات التي طرأت على الطرق الدولية عند الاستكشافات الجغرافية وفقدان البحر المتوسط أهميته التجارية العالمية المتمركزة فيه منذ القدم (الصباغ، 1989،1: 73)، وبالتالي، خسارة الولايات التابعة للعثمانيين والمدن التجارية الواقعة حوله لأهميتها، وما رافق ذلك من تغيرات نقدية عالمية؛ بسبب تدفق الفضة من الأمريكيتين إلى غرب أوروبا، ومن ثم السلطنة واستبدالها بالذهب الذي أدى بدوره إلى انخفاض قيمة العملة الفضية العثمانية، فكان لابد للسلطنة محاولة التخفيف من عجز ميزانيتها عبر زيادة بعض الضرائب الأمر الذي أدى إلى إرهاق السكان، وتفكك الأعمال الزراعية والصناعية؛ لانعدام روح التجديد فيها خاصةً بعد ظهور المنتجات الأوروبية المتطورة (إينالجيك وآخرون، 2007، 1، 71)، فأخذت البضائع الأوروبية تغزو الأسواق العثمانية لتحل شيئاً فشيئاً محل البضائع المحلية (Pamuk, 1994, 28).

تزامن ذلك مع عقد المعاهدات العثمانية–الأجنبية، وبدء التمردات والثورات الداخلية التي أصبحت تمثل خطراً على السلطنة، كـ: تمردات الإنكشارية التي انتهت بالقضاء عليهم في ما يعرف بالواقعة الخيرية (Vakaı Hayriye) في العام 1241هـ/ 1826م (كولن، 2014، 276)، إلى جانب ذلك، فقد كانت السلطنة تعاني الحروب الخارجية التي أحاطت بها من الاتجاهات كافة التي أدت بدورها إلى استنزاف قوتها واستهلاك مواردها، فكانت أشدها وطأة معركة نافارين (Navarin Deniz Muharebesi) في جنوبي غربي الأراضي اليونانية في العام 1242هـ/ 1827م التي خسر العثمانيون بموجبها أسطولهم البحري الضخم (مانتران، 1993، 2: 42–43)، ومما زاد الطين بلة الحروب العثمانية–الروسية التي انتهت بتوقيع معاهدة أدرنه 1244هـ/ 1829م، فأجبرت السلطنة بموجبها على دفع حوالي أربعمائة مليون قرش خلال عشر سنوات فقط في وقتٍ كانت فيه الميزانية السنوية للسلطنة لا تتجاوز نصف هذا المبلغ، مما سبب عبئاً هائلاً عليها (Shaw, et al, 1976-1977, 1: 250, 2: 32).

بعد هذه التطورات حاولت السلطنة العثمانية القيام بالعديد من الإصلاحات: العسكرية، والإدارية، والثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية؛ لكسب ولاء السكان في الولايات التابعة لها، ولتأييد الدول الأوروبية (حوراني، 1977، 64)، لكن الإصلاحات الاقتصادية حظيت بنصيبٍ أقل من غيرها؛ بسبب التدهور الذي شهدته العملة العثمانية والافتقار إلى موارد إضافية تُغذي الخزينة المالية، فرأى السلطان محمود الثاني (1223–1255هـ/ 1808–1839م)[1] أن أفضل السبل للتخلص من ذلك التدهور حماية

(1)– السلطان محمود الثاني (Sultan II. Mahmud): تولى عرش السلطنة خلفاً لعمه السلطان سليم الثالث، وشهدت مدة حكمه ثورات وتمردات داخلية على جبهات متعددة، كما شهدت عدد من الإصلاحات (كولن، 2014، 275–276).

الاقتصاد العثماني عبر تنظيم التجارة العثمانية للحد من البضائع الأجنبية عامةً والبريطانية خاصةً التي غزت الأسواق العثمانية (Pamuk, 1994, 28)، وأدت بطبيعة الحال إلى ضرب المنسوجات القطنية والصوفية التي كانت العمود الفقري للاقتصاد العثماني (Yücekök, 1968, 414)، إلى جانب الحد من تصدير المواد الأولية، فلجأ إلى تفعيل قانون الاحتكارات العثماني؛ ومنه قانون "اليد الواحدة"، فتمكن بذلك من تقليص أعمال التجار الأجانب في السلطنة، وحصر العمل بالمواد الأولية بيد كبار التجار المحليين، فكان على التاجر الأجنبي الحصول على ترخيص رسمي لشراء المواد الخام العثمانية (حرب، 2017، 29) مما ترك أثره الكبير في التجارة الأجنبية، ومنها: البريطانية في السلطنة العثمانية.

وفي ثلاثينيات القرن التاسع عشر بدأ والي مصر محمد علي باشا[1] بالضغط على السلطان محمود الثاني ليوفي بالوعد الذي قطعه له بإعطائه سورية؛ نتيجة مساعدته للسلطان في الحرب العثمانية- اليونانية 1236-1247هـ/ 1821-1832م التي انتهت بخسارة العثمانيين والمصريين أسطولهم البحري في معركة نافارين كما ذُكر سابقاً، إلَّا أنَّ السلطان العثماني لم يولِ أي اهتمام بمطالب والي مصر، فأمر الأخير قواته بالزحف باتجاه سورية، واستولى عليها، ثم هَزم الجيش العثماني في الجنوب الأناضولي وبالتحديد في قونية 1247هـ/ 1832م ووصل في العام 1248هـ/1833م إلى كوتاهية الواقعة غرب الأناضول، وأصبح يُشكل خطراً على السلطنة لاقترابه من العاصمة استانبول -شمال الأناضول- (أوزتونا، 2010، 3: 15-16)، لكن السلطان العثماني لم يتمكن من مواجهة هذا التهديد بمفرده (Yücekök, 1968, 399)؛ لأن القوات العسكرية الجديدة التي جرى تنظيمها بعد الواقعة الخيرية كانت لا تزال قيد التدريب (كولن، 2014، 281)، فطلب المساعدة من بريطانيا؛ إلَّا أنَّها "لم تُبدِ ميلاً لمساعدته" (جرانت، وآخرون، 1967، 409)، فأُجبِر على طلب المساعدة من عدوته التقليدية الإمبراطورية الروسية، وقال جملته الشهيرة: "الغرقان يستنجد بالثعبان"(أوزتونا، 2010، 3: ص16)، وبالفعل، فقد جاءت الفرصة المواتية التي تنتظرها للإمبراطورية الروسية؛ لتحقيق مطامعها في الأراضي التابعة للعثمانيين بحجة مساعدة السلطان في تقويض سلطة الوالي المتمرد، فعقدت معه معاهدة هونكار إسكله سي (Hünkâr İskelesi Antlaşması) في 20 صفر 1249هـ/ 8 تموز 1833م، ولمدة ثمان سنوات، والتي تنص بوجه خاص على تقديم المساعدة العسكرية الروسية للسلطنة مقابل تَصْدِيق السلطنة على إغلاق المضائق أمام السفن الحربية الأجنبية الأخرى ماعدا الروسية (Yücekök, 1968, 400)، فكان ذلك بمثابة تبعية السلطنة للإمبراطورية الروسية.

وفي غضون ذلك، أدركت بريطانيا مدى خطئها في عدم تقديم العون للسلطنة؛ لكون الأخيرة تشكل أهمية كبيرة في ازدهارها الاقتصادي ووصولها إلى الهند (Bailey, 1942, 64)، علاوة على ذلك، فإن تجارتها مع السلطنة ستكون في خطر جرّاء تنظيم

(1)- حول محمد علي باشا ينظر: (مانتران،1993، 2 :32-41).

التجارة، وتفعيل قانون الاحتكارات العثماني من جهة، ومن الخطر الروسي الذي سيضر وجودها هناك، وخاصةً بعد توقيع معاهدة هونكار إسكله سي من جهة ثانية، لذلك أقدم بالمرستون (1245–1267هـ/ 1830–1851م)[1] بعد ثلاثة أيام من توقيع المعاهدة المذكورة في 23 صفر 1249هـ/ 11 تموز 1833م على توضيح الخطر الروسي الذي سيؤدي إلى تقسيم السلطنة العثمانية، وذكر بأن سلامة السلطنة واستقلالها ضروريان للحفاظ على الهدوء وتوازن القوى بين الدول الأوروبية (Clayton, 1971, 73)، ثم قدم احتجاجاً رسمياً إلى كل من الإمبراطورية الروسية والسلطنة العثمانية بشأن تلك المعاهدة، وكان يدفعه لذلك سببان:

- السبب الأول: هو التخلص من التأثير والرعاية الروسية التي بدأت السلطنة تخضع لها يوماً بعد يوم.
- السبب الثاني: هو الحاجة المُتزايدة للمواد الخام والأسواق للإنتاج الصناعي في بريطانيا.

لكن هذه الاحتجاجات لم يكن لها شأن يذكر؛ لذلك قرر بالمرستون أنه ستكون من مصلحة وطنه الأم مساعدة السلطنة في إصلاحاتها، وخاصةً المالية والعسكرية للدفاع عن نفسها ضد التهديدات الداخلية والخارجية، خاصةً وأن هذه الإصلاحات ستمكن السلطنة من التحرر من الهيمنة الروسية (Bailey, 1942, 40 ؛Inalcık, el al, 2006, 212-213).

وفي العام 1249هـ/ 1834م كان لا بد من تجديد معاهدة 1235هـ/1820م الخاصة بتحديد التعرفة الجمركية بين السلطنة العثمانية وبريطانيا؛ لأن مدتها المحددة بأربعة عشر عاماً قد انتهت، فأجرى السفير العثماني في لندن محمد نوري أفندي (1214–1249هـ/ 1834–1836م)[2] محادثات طويلة مع بالمرستون، وأخبره عن إصرار السلطنة على تحديث التعريفات الجمركية، وخاصةً مع ارتفاع الأسعار، وانخفاض قيمة الرسوم الجمركية المحددة في المعاهدات السابقة البالغة 3% إلى مستوى 1–1.5% إلا أن بالمرستون لم يرغب في تجديد التعريفات، واستمرت المفاوضات بينهما دون الوصول إلى نتيجة حاسمة (Yücekök, 1968, 396-397؛Kütükoğlu, 1941, 80-83).

وقد عُين في العام 1214هـ/ 1836م مصطفى رشيد باشا (1214–1254هـ/1836–1838م)[3] في سفارة لندن، وبدأت العلاقات الثنائية بين السلطنة وبريطانيا تتطور، فأمر بالمرستون اللورد فيكونت بونسونبي (1247–1256هـ/1832–1841م)[4] لإنهاء

(1)– هنري جون تامبل بالمرستون (Henry John Temple Palmerston): تقلد عدة مناصب منها: وزيراً لوزارة الخارجية ووزيراً للداخلية، ويبدو أن ما حققه من نجاحات مكنه من الوصول إلى منصب رئيس الوزراء خلال الأعوام (1271–1274هـ/1855–1858) و(1275–1281هـ/1859–1865م) على التوالي (Joffe, 2017, 109).

(2)– محمد نوري أفندي (Mehmed Nuri Efendi): تولى مناصب عدة في السلطنة العثمانية، منها سفيراً للسلطنة في لندن لمدة ثلاثة أعوام، ثم تعيينه سفيراً للسلطنة في باريس (Sonay, 2020, 955-956).

(3)– مصطفى رشيد باشا (Mustafa Reşit Paşa): تقلد مناصب مختلفة في السلطنة العثمانية أشهرها الصدارة العظمى، إلى جانب إرساله إلى كل من لندن وباريس للعمل كسفير للسلطنة العثمانية هناك (Kaynar, 2010, 41-42, 82-84, 99-102).

(4)– بونسونبي (Ponsonby): عُين سفيراً في استانبول، وأولى عناية خاصة للأحداث المصرية بما ينسجم مع أهداف موطنه الأم (Parry,2022,125).

المفاوضات الخاصة بتحديث التعريفات الجمركية وبدء المفاوضات للتوصل إلى اتفاق جديد (Kütükoğlu, 1941, 85-91)؛ بهدف إقناع السلطان بتوقيع معاهدة لإلغاء الاحتكارات، فجرت بين الطرفين مفاوضات طويلة؛ لكن السلطان العثماني لم يكن يرغب بالتفاوض على معاهدة جديدة، ويميل إلى التفاوض بشأن تجديد التعرفة الجمركية، فوقف جانبه كبار رجال السلطنة، وأكدوا رفضهم لعقد معاهدة جديدة، باستثناء مصطفى رشيد باشا الذي حاول جاهداً إقناعهم بالعدول عن رأيهم، وشرح لهم الأهمية الكبرى التي ستنبع من جراء إلغاء الاحتكارات على محمد علي باشا ودولته في مصر، إلا أن ذلك كان دون جدوى، فتوقفت المفاوضات بينهم (Engin, 2010, 47-48).

وفي العام 1254هـ/ 1838م بدأت الشائعات تنتشر بأن محمد علي باشا سيعلن استقلاله عن السلطنة، الأمر الذي أقلق الأخيرة؛ لأنها لم تتمكن من مجابهته؛ لضعف قوتها العسكرية، فاستغلت بريطانيا ذلك من جديد لمصلحتها، واستأنفت المفاوضات مع السلطنة، وتم استخدام تهديد محمد علي باشا في المفاوضات، وأوضحت أن مصدر الإيرادات الذي يعتمد عليه جيش محمد علي باشا وبحريته هو الدخل الذي ينتج من قانون الاحتكارات "اليد الواحدة"، فإذا قَبِلت السلطنة إلغاء هذا القانون، فإن الجيش والبحرية المصرية ستحرم من هذا المورد الأكثر أهمية، وستضعف تدريجياً وتتوقف عن تهديد السلطنة (Kütükoğlu, 1941, 101-102).

ورفضت بريطانيا في الوقت ذاته الادعاءات الموجهة من السلطنة التي تنص على أن قيمة الرسوم الجمركية المحددة في معاهدة العام 1235هـ/1820م، انخفضت من 3% إلى مستوى 1–1.5% ليتسنى لها تحقيق أهدافها من منع السلطنة تجديد معاهدة 1235هـ/1820م، وبينت الفوائد التي تعود على السلطنة من إزالة قانون الاحتكارات (Kütükoğlu, 1941, 102)، وبالتالي، فقد كان من أهداف بريطانيا الرئيسة لتوقيع معاهدة تجارية جديدة التخلص من النفوذ الروسي في السلطنة عبر إلغاء معاهدة هونكار إسكله سي، إلى جانب إزاحة تهديد محمد علي باشا في طريقه إلى الهند، ولتتمكن أيضاً تصدير الموارد الطبيعية الغنية من الأراضي التابعة للسلطنة إلى أراضيها لتحقيق أرباح طائلة، ولجعل السلطنة سوقاً واسعاً لصناعتها الخاصة، وبذلك وبينما أرادت السلطنة التخلص من تهديد محمد علي باشا كانت بريطانيا تهدف إلى الاستقرار في المنطقة لمصالحها الخاصة (Bailey, 1942, 39-62)، وبناءً على هذه الأحداث لا بد من القول، إنه لم يكن هناك أي فائدة للسلطنة من إلغاء هذا القانون سوى التخلص من قوى حاكم مصر، فكانت سلبيات إلغائه تفوق فوائده، فأثَّر ذلك بشكل كبير فيها، وأدى بطبيعة الحال إلى انهيار اقتصادها، ومن ثم إفلاسها هي ومصر.

ثانياً: معاهدة بالطه ليمان 1254هـ/ 1838م:

بعد جهود بريطانيا ومصطفى رشيد باشا المتواصلة لإقناع السلطان العثماني وكبار رجال السلطنة لتوقيع المعاهدة وافقوا على عقدها، فبدأت المفاوضات في 8 جمادى الآخرة 1254هـ/ 28 آب 1838م بين مصطفى رشيد باشا وبونسونبي في بالطه ليمان بقصر مصطفى رشيد باشا الواقع على البوسفور قُرب إستانبول، ووافق الطرفان على توقيعها، فتضمنت البنود التالية:

– البند الأول: جميع الحقوق والامتيازات والإعفاءات الممنوحة للرعايا البريطانيين ولسفنهم بموجب المعاهدات والامتيازات الحالية مؤكدة باستثناء ما يمكن تغييرها بموجب هذه الاتفاقية، علاوة على ذلك، فإنَّ جميع الحقوق والامتيازات والإعفاءات التي يمنحها الباب العالي الآن، أو قد يمنحها فيما بعد لرعايا الدول الأجنبية ولسفنهم يجب أن تمنح كذلك للرعايا البريطانيين وسفنهم، ويتمتعون بها على قدم المساواة.

– البند الثاني: يسمح للرعايا البريطانيين أو وكلائهم بشراء أنواع البضائع كافة سواء أكانت زراعية أم صناعية دون استثناء، أي: نوع (للمتاجرة داخل السلطنة أو للتصدير إلى الخارج)، ويتعهد الباب العالي بإلغاء أنواع الاحتكارات كافة المفروضة على المنتجات الزراعية والصناعية، وكذلك إلغاء التصاريح التي كان يعطيها الحكام المحليون –الولاة– للتجار البريطانيين الراغبين بشراء سلعة محددة أو نقلها من مكانٍ إلى آخر، وعليه، فإن أي محاولة لإجبار الرعايا البريطانيين على تلقي مثل هذه التصاريح تُعد خرقاً للمعاهدة، ويجب على الباب العالي أن يُعاقب على الفور كل من انتهج ذلك سواء أكان من الوزراء أم الضباط أم المأمورين، ويطالبهم بتعويض الرعايا البريطانيين عن جميع الخسائر التي تلحق بهم إذا أثبتوا ذلك.

– البند الثالث: إذا اشترى التاجر البريطاني أو وكيله شيئاً من المنتجات العثمانية الزراعية أو الصناعية، فيجب عليه حين شرائها وبيعها أو التعامل بها دفع الرسوم ذاتها التي يدفعها الرعايا العثمانيون الأكثر تفضيلاً ممن يتاجرون داخل السلطنة من مسلمين وسواهم.

– البند الرابع: إذا اشترى التاجر البريطاني أو وكيله شيئاً من المنتجات العثمانية الزراعية أو الصناعية قصد تصديرها، فله الحق في نقلها معفاة من كل أنواع الضرائب والرسوم إلى الميناء للتصدير، حيث يؤخذ عنها رسم قدره 9%، وهذا الرسم يحل محل كل الرسوم الأخرى الداخلية، وفي حال التصدير يدفع عن المنتجات المصدرة رسماً قدره 3% –كما هو مقرر الآن– لكن المنتجات التي تشترى من موانئ التصدير، والتي دُفع عنها من قبل رسم الدخول، فإنه لا يؤخذ عنها إلا رسم التصدير المُنَّوه عنه، أي: 3%.

– البند الخامس: يجب أن تكون اللوائح التي يتم بموجبها إصدار الفرمانات للسفن التجارية البريطانية لعبور مضيق الدردنيل والبوسفور مناسبة لهذه السفن لمنع أي تأخير ممكن.

– البند السادس: وافق الباب العالي على أن تكون اللوائح المحددة في هذه الاتفاقية عامة في جميع أنحاء السلطنة (في الأناضول الأوروبية، والأناضول الآسيوية، ومصر، وغيرها من البلاد الإفريقية التابعة للباب العالي)، وتنطبق على جميع الرعايا العثمانيين بصرف النظر عن صفتهم، فضلاً عن موافقته على عدم الاعتراض على قيام الدول الأجنبية الأخرى بتسوية تجارتها بموجب هذه الاتفاقية.

– البند السابع: كان من عادة الباب العالي وبريطانيا بعد كل أربع عشرة سنة (منعاً للصعوبة والتأخير في تقدير قيمة المنتجات المستوردة إلى السلطنة أو التي يصدرها البريطانيون إليها) تعيين مندوبين مُطلعين على حركة المرور في السلطنة وبريطانيا لتنظيم وتعريف يعمل بمُقتضاه خلال المدة المذكورة وعند انقضاء الأجل يُعيِّن كل منهما مُرخّصين يعملون معاً لتحديد المبلغ الذي يدفعه الرعايا البريطانيون بدل الرسم الذي قدره 3% عن البضائع التي يوردونها إلى السلطنة، أو التي يصدرونها منها.

– البند الثامن: يتم التصديق على جميع ما ورد أعلاه من قبل الباب العالي وبريطانيا، وتدخل المعاهدة حيز التنفيذ في أقرب وقت (Gelvin, 2005, 158-159; Hurewitz, 1956, 1: 110-111).

وهنا لا بد من القول: إن مصطفى رشيد باشا كان له الدور الرئيس في إقناع السلطان العثماني وكبار رجال السلطنة لتوقيع معاهدة بالطه ليمان، وفي المفاوضات التي جرت بين بريطانيا والسلطنة منذ البداية، وربما كان يعمل خفيةً لصالح بريطانيا مستغلاً بذلك ثقة السلطان محمود الثاني به، وما يوضح ذلك الموقف الموالي لشخصية مصطفى رشيد باشا من قبل بعض الكُتّاب البريطانيين كـ بيلي الذي أغرق شخصية مصطفى رشيد باشا بالمديح بالرغم من موقفه المعارض للسياسة العثمانية (Bailey, 1942, 182)، إلى جانب موقف مصطفى رشيد باشا الموالي لبريطانيا في المفاوضات التي جرت بينها وبين السلطنة لتوقيع معاهدة 1254هـ/ 1838م وحرصه الشديد على عقدها، حتى أنّ توقيعها تم في قصره، بالرغم من معرفته بالآثار التي ستنتج عن توقيعها في ظل الأوضاع المُتدهورة التي كانت تشهدها السلطنة، وربما كان اندفاعه لمساندة بريطانيا وحرصه على توقيع مُعاهدة بالطه ليمان وإلغاء الاحتكارات نابعاً من حقده الذي يكنه للوالي المصري ومُعادته له، ومحاولته الجدية للتخلص منه دون النظر إلى عواقب ما سيحدث في المستقبل، والدليل على ذلك ما ذكره يلماز أوزتونا في كتابه: " تاريخ الإمبراطورية العثمانية" الذي وضَّح فيه عدداً من المواقف في حوادث عدة دلَّت على ذلك (أوزتونا، 2010، ج3: 35–37). وبالطبع لم تكن هذه المعاهدة خاصة بالبريطانيين بل سرعان ما أقدمت عدد من الدول الأوروبية منها ملكية يوليو الفرنسية وبلجيكا للانضمام إلى هذه المعاهدة؛ لعدم ترك المجال مفتوحاً على مصراعيه للبريطانيين، وللاستفادة من ميزات المعاهدة، لكنهما لم يتمكنا آنذاك من الاستفادة المباشرة من بنود المعاهدة؛ لعدم إمتلاكهما سفن بخارية خاصة بالتجارة مثلما كان الحال بالنسبة لبريطانيا التي امتلكت سفن بخارية تجارية لكنها واجهت معوقات جادة تركت أثرها على مستقبل التجارة البريطانية في أزمير كما سيرد أدناه.

ثالثاً: معوقات تنفيذ معاهدة بالطه ليمان 1254هـ/ 1838م:

بعد توقيع معاهدة بالطه ليمان بين السلطنة العثمانية وبريطانيا تنبهت الأولى أنَّ هذه المعاهدة كانت مجحفة بحقها، وأرادت استرجاع هيبتها ومصالحها، كما تنبهت أيضاً بعض الجهات العثمانية المستفيدة من الأوضاع والقوانين التي كانت سائدة في السلطنة قبل توقيع المعاهدة إلى الأضرار التي ستلحق بهم جراء تنفيذ المعاهدة، فشرعوا بالضغط على البريطانيين وعرقلة تجارتهم في السلطنة عبر عدم تنفيذ بنود المعاهدة سعياً منهم لتحقيق أهدافهم بالدرجة الأولى، ولحماية التجارة العثمانية وتثبيتها بيد التجار المحليين، لذلك شكلت هذه المعوقات جملة من النتائج انعكست على التجار البريطانيين في أزمير، فكان منها:

1- الباب العالي:

كان لتأكيد كل من بريطانيا ومصطفى رشيد باشا في أثناء المفاوضات على أنَّ إلغاء قانون الاحتكارات سيضر اقتصاد الوالي المصري، ويُقوِّض سلطته، أثره الفعّال في إقناع السلطان محمود الثاني وكبار رجال السلطنة لتوقيع المعاهدة، فتسرع السلطان العثماني في موافقته على المعاهدة دون الانتباه إلى خطورة تنفيذها على الاقتصاد العثماني، و"مصير الولايات التابعة له" (عيساوي، د.ت، 750)، فغفل عن تحديد المكان المخصص لإلغاء الاحتكارات وهو مصر؛ لتقويض سلطة محمد علي باشا فقط، بل كانت بنود المعاهدة وبالتحديد البند السادس ينطبق على جميع الأراضي التابعة للسلطنة، مما سبب مشاكل خطيرة وحقق بالوقت ذاته مُبتغى بريطانيا لتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية بالدرجة الأولى هناك.

ومع دخول المعاهدة حيِّز التنفيذ في 14 ذو الحجة 1255هـ/ 1 آذار 1839م (Accounts And Papers, 10 January1839, 5)، وتولي السلطان عبد المجيد الأول (1255-1277هـ/1839-1861م)[1] عرش السلطنة، أدرك السلطان أن بريطانيا تماطل في مساعدة السلطنة لحل المسألة المصرية؛ لأنها لم تُقْدِم على أي خطوة جدية بهذا الشأن، ومن جهة أخرى، تلقت السلطنة ضربة قاصمة؛ لأن محمد علي باشا لم يسمح بتنفيذ بنود المعاهدة في الأراضي التابعة له (Account And Papers, 4 September 1839, 40; 29 March 1839, 23; Bayur 1974, 50)، فبقيت صالحة فقط في بقية الأراضي التابعة للسلطنة. وعلى الفور قام السلطان بتأدية دوراً مهماً في تطبيق عدد من المعوقات لمعاهدة بالطه ليمان، فأصدر مرسوم (Gülhane Hattı Hümayünu خط شريف كلخانة) في 26 شعبان 1255هـ/ 3 تشرين الثاني 1839م فأُعيد بموجبه تنظيم الضرائب العثمانية لتحصيلها من جديد، ثم ما لبث أن أعيد تفعيل رسوم اكتسابي (Iktissabié) لتحصيل رسوم جديدة بلغت حوالي 2.5% على المنتجات التي تُباع

(1)- السلطان عبد المجيد الأول: تولى عرش السلطنة بعد وفاة والده السلطان محمود الثاني، وكان من أبرز الأحداث في حكمه إصداره عدد من الإصلاحات العثمانية (كولن، 2014، 289).

للاستهلاك المنزلي، وبذلك فقدت المعاهدة التجارية 1254هـ/ 1838م شأنها، وأُعيقت بنودها نتيجة هذه الإجراءات (British Foreign Office correspondence, 21 Junuary 1847 F.O 424, Inclosure 1 In No 26, 94).

أصبحت بريطانيا قلقة من جراء إعاقة تجارتها في السلطنة العثمانية من جهة، ولموقف محمد علي باشا المعارض لتطبيق المعاهدة على ولايته وإزالة قانون الاحتكارات ولتكثيف حروبه مع السلطنة وتهديد أهداف بريطانيا من جهة أخرى، فبدأت تعمل جاهدة لحل المسألة المصرية وإنهاء تمرد محمد علي، فأسرعت إلى ضرب الحصار على الإسكندرية (جرانت، وآخرون، 1967، 412)، ثمَّ اتجهت للاتفاق مع عدد الدول الكبرى منها: السلطنة العثمانية، والإمبراطورية الروسية، والإمبراطورية النمساوية؛ لتوقيع معاهدة لندن في 15 جمادى الأول 1256هـ/ 15 تموز 1840م، والتي تكونت من 13 بنداً، وأهم ما جاء فيها لصالح السلطنة العثمانية توجيه إنذارات لمحمد علي للخضوع للسلطة العثمانية من جديد وتحديد الأراضي التابعة له (أوزتونا، 2010، 3: ص36-38؛ جرانت، تمبرلى، 1967، 412)، أما بالنسبة لبريطانيا، فقد جاء البند الخامس في مُلحق المُعاهدة مُنصباً في مصلحتها؛ لأنه أكَّد على أن جميع معاهدات السلطنة العثمانية وقوانينها سارية في مصر كما في أنحاء الأراضي التابعة للسلطنة (هريدي، 2002، 1: 24)، وهذا يُعد تأكيداً أنَّ جميع ما جاء في مُعاهدة بالطه ليمان بشأن إلغاء الاحتكارات يُطبَّق في مصر أيضاً، وهكذا تمَّ حل المسألة المصرية بعد عقد مُعاهدة لندن.

بعد أن انتهى أكبر تمرُّد جرى في العصر العثماني واعترافاً بالجميل الذي أسدته بريطانيا من وجهة نظر السلطان العثماني، فقد أصدر فرماناً في العام 1256هـ/ 1841م موجهاً لمحمد علي باشا أكد فيه ما جاء في معاهدة لندن، ونصَّ على أن جميع المعاهدات المعقودة بين السلطنة العثمانية والدول الأجنبية التي ستُعقد بينهما في المستقبل تُطبَّق في مصر أسوة بباقي الأراضي التابعة للعثمانيين (هريدي، 2002، 1: 24)، كما اكتمل نصر بريطانيا بتوقيع اتفاقية المضائق في 23 جمادى الأول 1257هـ/ 13 تموز 1841م فأبطلت بموجبها اتفاقية هونكار إسكله سي التي عُقدت في 20 صفر 1249هـ/ 8 تموز 1833م بين الإمبراطورية الروسية والسلطنة العثمانية، فنصَّت اتفاقية المضائق على عدم السماح لأي سفينة حربية تابعة للدول الأجنبية الدخول إلى البوسفور والدردنيل (أوزتونا،2010، 3: 40؛ جرانت، وآخرون، 1967، 415)، وهكذا فقد حققت بريطانيا ما تهدف إليه، واستفادت بدرجة كبيرة من حل المسألة المصرية لصالحها، إلَّا أنَّها لم تنعم بتنفيذ مُعاهدة بالطه ليمان؛ بسبب هذه الأحداث مدة قاربت العامين.

2- السلطة المحلية في أزمير:

استغل الولاة العثمانيون الأوضاع السائدة في السلطنة، وحاولوا جاهدين إعاقة تنفيذ بنود المعاهدة بحجة أنهم تلقوا الأوامر من الباب العالي (Accounts And Papers, 4 May 1839, 26)، فشرعوا بعد إعادة تفعيل الرسوم والضرائب القديمة بموجب مرسوم

كلخانة بفرضها على جميع المنتجات سواء أكانت للاستيراد أم للتصدير حتى وصلت قيمتها إلى 8%، فأصبح البريطانيين في أزمير مُجبرين على دفع الرسوم الجمركية التي تبلغ 9% فضلاً عن الرسوم المُعاد تفعيلها بموجب مرسوم كلخانة، مما أثار استياءهم، فقدموا اعتراضات جادة إلى السلطنة إلا أنها لم تُعِرْ اهتماماً لما يجري (British Foreign Office correspondence, 21 Junuary 1847 F.O 424, Inclosure 1 In No 26, 94).

وكان في أزمير من بين المستاءين من معاهدة بالطه ليمان الوالي حسين باشا[1] الذي بدأ بالضغط على البريطانيين هناك عبر إعاقة تطبيق البند الرابع من المعاهدة، ففرض ضريبة جديدة على كل المنتجات التي يجلبها التجار العثمانيون من أنحاء السلطنة إلى ميناء أزمير، وتُباع إلى البريطانيين إلى جانب رسم الـ 9% الذي دفعه العثمانيون عند نقلهم المنتجات، والـ 3% التي ستؤخذ من البريطانيين عند شحنها إلى الوطن الأم (Accounts And Papers, 12 April 1839, 8)، فضلاً عن ذلك، فقد قام والي أزمير بالاتفاق مع إدارة الجمارك في الميناء لعدم السماح للبريطانيين بتصدير المواد الأولية والمنتجات العثمانية إلا بعد الحصول على إذن رسمي بشحنها، وهذا يُخالف البند الثاني من المعاهدة، إضافة إلى دفع بعض الرسوم القديمة (الميري Miri – الدمغة Damga – الرسوم العرفية Rüsum-i Örfiyye) التي أرهقت البريطانيين واستنزفت أموالهم، فدفعوا ضرائب أكثر بكثير من سعر المنتج الذي اشتروه هناك، وكمثال على ذلك: تقدم السيد أبوت[2] إلى سلطات الجمارك في أزمير للحصول على إذن لشحن كمية من بذور السمسم، فأُبلِغ أنه سيتم إعطاؤه الإذن بعد دفع الرسوم العرفية وضرائب الميري التي تُقدَّر بـ 13%، لكنه أبلغهم أنه ينبغي عليه بموجب المعاهدة دفع 3% فقط؛ لأنه اشترى بذور السمسم من الميناء، لكن سلطات الجمارك لم تسمح له بالشحن (Accounts And Papers, 2 April 1839, 13-14)، فضلاً عن ذلك، فقد أعاد تفعيل قانون الاحتكارات العثماني الذي أُلغي بموجب البند الثاني من المعاهدة، وبدأ يفرضه على تصدير المواد الأولية العثمانية كـ: الملح، والسجاد، والسمسم، وشراب الروم، والقطن... إلخ (Accounts And Papers, 1 June 1839, 35; 20 August 1839, 23; 6 June 1839, 37; 2 April 1839, 13-14).

ويبدو أنَّ الوالي حسين باشا قد احتكر بيع ديدان العلقات[3] لنفسه، وادَّعى أنه اشترى هذا الامتياز الاحتكاري من الباب العالي، فوزّع جنوده في أنحاء أزمير للسيطرة على الإتجار به، فتمكنوا بعد جهود مكثفة من احتجاز طردٍ من العلقات لجورج كلينزو[1]،

(1)– حسين باشا: سياسي عثماني، عُين والياً لأزمير منذ عشرينيات القرن التاسع عشر وحتى العام 1265هـ/ 1849م (Kurmuş, 2007, 60).

(2)– السيد أبوت (Mr. Abbott): بريطاني، انتقل إلى السلطنة العثمانية وأقام في أزمير لمزاولة الأعمال التجارية هناك (Accounts And Papers, 2 April 1839, 13-14).

(3)– ديدان العلقات (The Leeches): استخدمت ديدان العلقات عبر التاريخ لمعالجة عدد من الأمراض، ولكون أزمير اشتهرت بوفرة العلقات في أراضيها فقد سعى عددٌ من الدول الأوروبية –ومن ضمنها بريطانيا– إلى تصديره لأراضيها للاستخدام الطبي.

فقدم الأخير احتجاجه للقنصلية البريطانية في أزمير للمطالبة باستعادة العلقات، فأرسلت القنصلية ترجمانها[2] إلى والي أزمير للمطالبة بتفسير الحادثة، فأخبر الوالي الترجمان أنه مُستعد لشراء العلقات بسعر خمسة وثلاثين قرشاً، أو أن يدفع كلينزو ضرائب الميري التي سيحددها الوالي بنفسه، إلَّا أنَّ كلينزو رفض ذلك، ولم يتمكن من استعادة بضائعه التي ستتلف بطبيعة الحال (Accounts And Papers, 14 March 1839, 13).

وفي 10 شعبان 1255هـ/ 19 تشرين الأول 1839م يذكر قنصل بريطانيا في أزمير أنه كلف أحد أصدقائه بشراء كمية من العلقات من ضواحي أزمير، وفي طريق العودة إلى أزمير وبعد شرائه العلقات أوقفه جنود حسين باشا، وصادروا العلقات منه، وألقوا القبض عليه، وأرادوا إجباره على بيع العلقات بسعر ثلاثين قرشاً، بينما كان سعرها في أزمير حوالي تسعين قرشاً، فرفض ذلك، وتمكن من الهروب منهم، والتجأ إلى القنصلية، وقدم احتجاجه للقنصل الذي بدوره قدَّم شكوى إلى والي أزمير، وأراد استرداد العلقات، إلَّا أنَّ الأخير رفض مطالبه (Accounts And Papers, 19 Octobre 1839, 54-57)، ولم يكتفِ الوالي بذلك، بل قام بتحصيل جميع الرسوم القديمة، وخاصة رسم الدمغة من البريطانيين الذين يبيعون المنتجات الصناعية البريطانية في أزمير، وكذلك من الرعايا العثمانيين الذين يشترون من هذه البضائع، فقلَّت نتيجة ذلك المشتريات، وتكدست البضائع البريطانية هناك، مما سبب مشاكل كبيرة للبريطانيين في أزمير (Accounts And Papers, 11 May 1839, 29).

استمرت هذه الأوضاع حتى العام 1265هـ/ 1849م، وبالتحديد عندما انتقلت ولاية أزمير للوالي كامل باشا[3]، فألغى الجمارك الداخلية، لكنه سمح بإعادة تفعيل قانون احتكار بيع وشراء بعض البضائع والمنتجات العثمانية عبر المزايدة، فحقق المحتكرين جراء ذلك أرباحاً طائلة؛ لأنهم شرعوا يحددون أسعار المنتجات والسلع التي يبيعونها بأنفسهم، وبقي الحال على ذلك حتى بدأت الاستثمارات البريطانية في السلطنة العثمانية عامةً وأزمير خاصةً في العام 1272هـ/ 1856م، فجرى بعد عامين إضعاف مقاومة التجار العثمانيين الذين لم يرغبوا في التخلي عن الأعمال التجارية المربحة لصالح البريطانيين (Kurmuş, 2007, 60).

3- التجار المحليون في أزمير:

(1)-جورج كلينزو (Georgio Clinzo): بريطاني، استقر في أزمير، وامتهن بعمليات شراء العلقات من أزمير وتصديرها إلى الموطن الأم (Accounts And Papers, 19 Octobre 1839, 54-57).

(2)- الدرجمان أو الترجمان (Dragoman): مصطلح استخدم في العصر العثماني ويعني المفسر والموضح (بنبين، طوبي 2005: ص80).

(3)- كامل باشا: سياسي عثماني، عُين والياً لأزمير في العام 1265هـ/ 1849م، وشهدت مدة ولايته أحداث مهمة أنصبت في مصلحة المحتكرين المحليين (Kurmuş, 2007, 60).

حقق التجار المحليون في أزمير من قانون الاحتكارات العثماني الذي طبق على المنتجات الأولية العثمانية أرباحاً طائلة على مدى سنوات طويلة؛ لأنهم امتلكوا الحق باحتكارها لأنفسهم، فلم يتقبلوا فكرة إزالة هذا القانون، فشرعوا بإعاقة تنفيذ بنود المعاهدة عبر عدم السماح للبريطانيين بشراء المنتجات العثمانية مباشرةً دون وساطتهم، فأُجْبِر البريطانيون على عقد معاهدات تجارية مع هؤلاء التجار للتمكن من شراء المواد الأولية لحين التخلص من آثار هذه الاحتكارات، فلاقى التجار البريطانيين من هذه الوساطة صعوبات ليست بقليلة أثَّرت في حجم تجارتهم في المنطقة (Kurmuş, 2007, 148-150).

ولم يكتفِ التجار المحليون بهذه الأعمال، فشرعوا برفع أسعار المنتجات الأولية التي احتكروها حتى وصلت إلى أضعاف المبلغ الأساسي، فكانوا بذلك حريصين على إبقاء الداعم الأساسي لهم، وهو والي أزمير كامل باشا في السلطة، فمنعوا إزاحته عن طريق علاقاتهم القوية مع العاصمة إستانبول، واستمر ذلك حتى أواخر خمسينيات القرن التاسع عشر(Kurmuş, 2007, 60)، فبدأت مرحلة جديدة بعد هذه المدة، فبدأ يُلغى شيئاً فشيئاً قانون الاحتكارات العثماني، فأتيحت الفرصة لبريطانيا للتخلص من التجار الوسطاء المحليين، والبروز كقوة تجارية حرة لبيع البضائع المستوردة والمصدرة بنفسها وتحقيق أرباح طائلة، فكثفت جهودها للضغط على هؤلاء الوسطاء وإفلاسهم، فأجبروا على الهجرة إلى الدول الأوروبية للبدء بالعمل هناك، وبذلك احتكرت بريطانيا جزءاً مهماً من التجارة مع أزمير (Kurmuş, 2007, 148-150).

إلا أن بريطانيا لم تنعم بذلك طويلاً، ففي العام 1288هـ/ 1872م عاد التجار المحليون الذين هاجروا إلى البلدان الأوروبية إلى أزمير بعد أن تحسنت أوضاعهم المادية، وبدأوا تأسيس شركات مستقلة لممارسة الأعمال التجارية بين المناطق البعيدة وأزمير من جهة، وبين أزمير والدول الأوروبية من جهة أخرى، دون العمل كوسطاء مع البريطانيين كسابق عهدهم؛ مما سبب ضربة قاصمة للتجار البريطانيين تركت أثرها واضحاً في انخفاض أرباحهم التجارية (Kurmuş, 1974, 247-250).

رابعاً: أثر معوقات تنفيذ معاهدة 1254هـ/ 1838م على التجار البريطانيين في أزمير:

أدت معوقات تنفيذ معاهدة 1254هـ/ 1838م التي أقدم عليها كل من: السلطان عبد المجيد الأول، والوالي حسين باشا، والوالي كامل باشا، والتجار المحليون في أزمير إلى تحقيق نتائج مهمة لصالحهم ضد التجار البريطانيين في أزمير الذين واجهوا من هذه المعوقات صعوبات تجارية كبيرة كان في مقدمتها الرسوم الجمركية التي حُصِّلت منهم بأساليب متنوعة حتى وصلت قيمتها إلى أكثر من الرسوم المحددة في المعاهدات التجارية، مما أدى إلى إنهاك تجارتهم وخسارة معظم أموالهم كما ذُكر سابقاً، فشرعوا بتقديم احتجاجات للقنصلية البريطانية في أزمير، وتحميل والي أزمير المسؤولية عن جميع الخسائر والأضرار التي لحقت بهم، إلَّا أنَّ هذه الاحتجاجات لم تلقَ الاهتمام من قبل الوالي، ولم تحقق أي نتيجة حاسمة (Accounts And Papers, 12 November 1839, 67).

وأخذوا يتذمرون من فرض الرسوم الجمركية القديمة عليهم التي أعيد تفعليها بمرسوم كلخانة، والحق لو وافقت السلطنة على مطالب التجار البريطانيين وألغت الرسوم الإضافية، وحصرت دفعهم للرسوم المحددة فقط في معاهدة بالطه ليمان، لكان التجار البريطانيون غير راضين عن ذلك، ودليل ذلك التوضيح الذي قدّمته القنصلية البريطانية في أزمير بأنه يجب على التاجر البريطاني ألّا يدفع الرسوم الجمركية الواجبة عليه؛ إلا إذا تمكن من بيع المنتجات المُصدّرة من الوطن الأم في أزمير، وحصل على عائدات مالية منها (British Foreign Office, 6 Junuary 1845 F.O 424, Inclosure 5 In No 15, 31).

اتجهت القنصلية البريطانية في أزمير في العام 1263هـ/ 1847م بعد عجزها عن حل المشاكل التي يعانيها التجار البريطانيون المتمثلة بالرسوم الجمركية والضرائب القديمة الباهظة، إلى محاولة تخفيض الرسوم المفروضة على المنتجات المصدرة من بريطانيا إلى أزمير البالغة 3% التي ازدادت نتيجةً التقلبات التي حدثت في الأسعار لتناسب التجار البريطانيين في أزمير، والأمثلة على ذلك كثيرة شملت مختلف أنواع المنتجات: الغذائية، والاستهلاكية، والصناعية منها أن الرسوم بلغت حوالي أربعمائة إسبير (Asper)[1] على قنطار السلاسل الحديدية الذي يبلغ متوسط سعره حوالي خمسة وتسعين قرشاً، فتم اقتراح تعديلها لتصبح ثلاثمائة واثنين وأربعين إسبيراً، في حين بلغت الرسوم حوالي اثنين وثلاثين إسبيراً على قنطار الفحم الذي يبلغ سعره سبعة قروش وربع القرش، فطلبت القنصلية تعديل الرسوم لتصبح سبعة وعشرين إسبيراً، كما أن الرسوم بلغت حوالي ثلاثمائة وستين إسبير على قنطار السمك المُقدد الذي يبلغ متوسط سعره حوالي سبعة وستين وربع القرش، فتم اقتراح تعديل الرسوم لتصبح مئتين وثلاثة وأربعين إسبيراً وبلغت الرسوم أربعمائة إسبير على قنطار الرصاص الذي يبلغ سعره مائة قرش، فتم اقتراح تخفيض الرسوم لتصبح ثلاثمائة وستين إسبيراً (British Foreign Office correspondence, 21 Junuary 1847 F.O 424, Inclosure 2 In No 26, 97).

كما حاولت القنصلية تعديل الرسوم المفروضة على المنتجات والمواد الأولية المصدرة من أزمير إلى الوطن الأم التي ازدادت أسعارها أيضاً، والأمثلة على ذلك متعددة، منها: اقتراح تعديل رسوم التصدير البالغة ثمانمائة وخمسين إسبيراً على قنطار القطن الذي يتراوح سعره حوالي مائة وثمانين قرشاً لتصبح ستمائة وأربعة وثمانين إسبيراً، ومنها أيضاً اقتراح تعديل رسوم التصدير البالغة سبعمائة وثمانية وثلاثين إسبيراً على قنطار الصوف الذي يبلغ سعره مائة وسبعين قرشاً لتصبح ستمائة واثني عشر إسبيراً، والحال ذاته بالنسبة لقنطار الزبيب الذي بلغ سعره حوالي مائة وعشرين قرشاً، فتم اقتراح تعديل رسوم التصدير من خمسمائة وأربعين إسبير إلى أربعمائة واثنين وثلاثين إسبير، وكذلك التوت الأصفر الذي وصل سعر قنطاره إلى ثمانية عشر قرشاً، فقد تم اقتراح تعديل

(1)- عملة فضية أوروبية تعادل الأقجة العثمانية، تدفقت عملة الإسبير إلى السلطنة العثمانية مع عدد كبير من النقود الأوروبية، وبدأ التعامل بها بسعر أعلى من قيمتها الفعلية وذلك منذ أن ضعفت قيمة الأقجة في العام 987هـ/ 1580م (باموك، 2005، ص264-266،272؛ Fleet, 2004, P13).

الرسوم لتصبح خمسة وستين إسبيراً بدلاً من مائة إسبيراً... إلخ (British Foreign Office correspondence, 21 Junuary 1847 F.O 424, Inclosure 3 In No. 26, 101).

ويبدو أنَّ القنصلية البريطانية في أزمير أصبحت حذرة بعد هذه الأحداث من تفاقم الأوضاع وانعكاسها على التجار البريطانيين في المنطقة أكثر من ذلك، فطلبت عبر مراسلاتها مع بريطانيا تعديل البند الرابع من معاهدة 1254هـ/ 1838م الذي نص على أنه: إذا اشترى البريطانيون بعض المنتجات الزراعية، والصناعية من السلطنة العثمانية لتصديرها، "فلهم الحق في نقلها مُعفاة من كل أنواع الضرائب والرسوم إلى الميناء المخصص للتصدير، حيث يؤخذ عنها عند دخولها إلى هناك رسم قدره 9%، وهذا الرسم يحل محل كل الرسوم الداخلية الأخرى..." (آصاف، 1888، 94-95)، ليضاف إليها أن رسم 9%، المذكور في البند يُدفع لمرة واحدة فقط، وعلى جميع التنقلات في السلطنة، وبذلك لا يُحصّل مرة ثانية من: المنتج، أو البائع، أو المشتري (British Foreign Office correspondence, 21 Junuary 1847 F.O 424, Inclosure 1 In No 26, 94).

فضلاً عمَّا سبق، فقد بدأت منافسة قوية بين التجار المحليين في أزمير والتجار البريطانيين، فحاول كل طرف منهم إرهاق الآخر عبر رفع الشكاوي القضائية التي ازدادت بينهم واستمرت حتى العام 1303هـ/ 1886م، لكنها لم تحقق الغاية المطلوبة، لذلك لم يتمكن أي طرف من الأطراف الانفراد بأي ميزة لحسم المنافسة بينهم، كما أن التجار البريطانيين قدموا عدداً من الاعتراضات إلى وطنهم الأم، ووضّحوا أن نصيبهم من التجارة في أزمير بدأ يتراجع بشكل واضح، حتى أن البعض منهم شارف على الإفلاس، إلَّا أنَّ بريطانيا لم تتمكن من إيجاد حلول للتغلب على التجار المحليين هناك (Kurmuş, 2007, 148-150).

والجدير بالذكر أنَّ محاولات إرهاق التجار البريطانيين عبر إعاقة تنفيذ بنود معاهدة بالطه ليمان تزامنت مع منافسة كل من الجمهورية الفرنسية الثالثة والإمبراطورية الألمانية في أزمير، والأمثلة على ذلك كثيرة، منها: المنافسة التي جرت بين الجمهورية الفرنسية الثالثة وبريطانيا حول الامتياز الاستثماري الفرنسي الخاص بافتتاح رصيف أزمير، فعملت بريطانيا جاهدة لعرقلة عمل الجمهورية الفرنسية الثالثة، فنتج عن ذلك فرض الأخيرة بعد انتهائها من بناء الرصيف في العام 1293هـ/ 1877م رسوماً مرتفعة جداً على التجار البريطانيين، في حين خفضت الرسوم المترتبة على السفن الفرنسية والألمانية (Geyikdağı, 2011, 62; Kütükoğlu, 1979, 525)، أما بالنسبة للإمبراطورية الألمانية، فإنها نافست بريطانيا في أزمير؛ من طرح بضائع مميزة بجودة عالية وأسعار مناسبة لمختلف فئات المجتمع، أما بريطانيا، فإنها طرحت بضائع تتناسب مع ميولها دون الاهتمام لما يرضي السكان المحليين، وبذلك لم تصمد منتجاتها في أزمير في وجه المنتجات الألمانية (Kurmuş, 2007, 152-153, 292)، وعلى ذلك لم تتمكن بريطانيا من الهيمنة على التجارة في أزمير بمفردها، بل ظلت هناك معوقات عدة أمامها مثل: الإجراءات التي أقدم على

فعلها الولاة العثمانيون، والرسوم الجمركية الباهظة، ومنافسة التجار المحليين لها، مع الأحداث المُزامنة لذلك وخاصةً المنافسة الفرنسية والألمانية، فنتج عن ذلك ضعف التجارة البريطانية في أزمير، وتراجعت استثماراتها هناك.

الخاتمة:

نتج عن البحث عددٌ من النقاط الرئيسة، أهمها:

– إخفاق السلطان محمود الثاني منذ البداية في الحصول على المساعدة من الخارج (الإمبراطورية الروسية، وبريطانيا) لحل تمرد داخلي في ولاية عربية إسلامية، فالناظر إلى نهاية المسألة المصرية يلاحظ أن حلها جرى من خلال التفاهم على ما سيحكمه الوالي المصري بالتراضي مع السلطان، لذلك فلو حلت المشكلة بينهما منذ الخسارة التي لحقت بهما في معركة نافارين في العام 1242هـ/ 1827م عبر محاولة السلطان محمود الثاني كسب والي قوي إلى طرفه في غضون الأحداث المفجعة التي كانت تمر بها السلطنة آنذاك، لما صبت هذه الأحداث في مصلحة الدول الأجنبية الكبرى، ولما بدأت التدخلات الخارجية تحيط بالسلطنة من كل جانب، والدليل على ذلك أن السلطان محمود الثاني كان يعلم حجم الضرر الذي سيلحق بالسلطنة من التدخلات الخارجية، فخشي في بادئ الأمر من توقيع معاهدة تجارية جديدة مع بريطانيا، لكن إصرار مصطفى رشيد باشا وكثرة المفاوضات البريطانية معه، وإدراكه أن قواته العسكرية لم تكن قادرة على الوقوف بوجه أي تهديد أو تمرد أجبره على ذلك، أما بالنسبة للسلطان عبد المجيد الأول، فقد أدرك منذ توليه الحكم أن بريطانيا تهدف لتحقيق مصالحها بالدرجة الأولى؛ لأنها كانت تُماطل في إيجاد حل للمسألة المصرية، فبدأ بإعاقة تنفيذ بنود المعاهدة، ثم تغير موقفه بعد أن ساندته بريطانيا بالتخلص من عصيان والي مصر، وبدأ بالسماح لها بتنفيذ المعاهدة في الأراضي التابعة له، فكانت بريطانيا المستفيدة من هذه الأوضاع.

– كانت المعوقات التي طبقها الباب العالي ضد البريطانيين أقل حدة من غيرها؛ لأنها لم تستمر إلا عامين فقط من تاريخ دخول المعاهدة حيّز التنفيذ، بينما استمرت المعوقات التي أقدمت السلطات المحلية في أزمير على تطبيقها حتى خمسينيات القرن التاسع عشر، في حين استمرت المعوقات التي طبقها التجار المحليين في أزمير حتى سبعينيات القرن التاسع عشر، مما أثر سلباً على التجارة البريطانية في أزمير، ووفر الأرضية المناسبة لتعزيز تغلغل التجارة الفرنسية والألمانية في أزمير فيما بعد.

– محاولة بريطانيا قلب موازين الأحداث الداخلية العثمانية لتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية بالدرجة الأولى، دون أن تدرك حجم الأضرار التي ستلحق بها جراء تهاونها في مساعدة كل من السلطان محمود الثاني والسلطان عبد المجيد الأول لتقويض سلطة محمد علي باشا إلا بعد أن بدأ السلطان عبد المجيد الأول بإعادة تفعيل الضرائب العثمانية القديمة، فلم تتمكن بريطانيا من التخلص من هذه المعوقات إلا بعد أن مدت له يد العون بشكلٍ جدي؛ لحل المسألة المصرية.

– إن ترسيخ التجارة البريطانية في أزمير بطبيعة الحال لم يلقَ القبول المحلي شأنه شأن أي وجود غربي في أي منطقة في بقاع العالم، لذلك لم تتمكن بريطانيا من التعاون مع السكان في أزمير سواء أكانوا من أصحاب المناصب الإدارية والسياسية هناك أم من التجار المحليين أو الفلاحين...، نتيجةً لما تشكل بينهما من المُعاداة من التعامل السيئ الذي طبع العلاقة بينها وبينهم؛ لأن السلطة المحلية والتجار المحليين في أزمير عملوا جاهدين لإلحاق الضرر بالتجار البريطانيين هناك؛ للمحافظة على التجارة العثمانية وإبقائها بأيديهم، ولتحقيق عائدات مالية كسابق عهدهم من الاحتكارات المُطبقة على المواد الأولية.

– لم تتمكن بريطانيا من الهيمنة على التجارة مع العثمانيين، ولم تنفرد بالتجارة في أزمير ولا في أي ولاية تابعة للعثمانيين مثلما خططت، مما أدى إلى فبدأت تراجع تجارتها في السلطنة شيئاً فشيئاً، وتزامن هذا التراجع مع منافسة كل من الجمهورية الفرنسية الثالثة، والإمبراطورية الألمانية اللتين حاولتا إعاقة التجارة البريطانية والاستثمارات البريطانية هناك، فنتج عن ذلك انخفاض حصة الاستثمارات البريطانية من المرتبة الأولى إلى الثانية لصالح الاستثمارات الفرنسية.

– نتج عن هذا البحث تصحيح ما ذكرته معظم المصادر والمراجع المؤرخة للتاريخ العثماني والقول: إن معاهدة بالطه ليمان 1254هـ/ 1838م لم تكن معاهدة دولية فتحت أبواب السلطنة التجارية أمام التجارة البريطانية مثلما صورتها الدراسات السابقة، بل استمرت المعوقات أمام البريطانيين من خلال معوقات تنفيذ بنود المعاهدة، وإنما كان هناك حدثان رئيسان فتحا أبواب السلطنة للدول الأوروبية الكبرى عامةً، وبالتحديد بريطانيا، الأول منها تمثل في بدء مرحلة القروض العثمانية–الخارجية (البريطانية والفرنسية) في العام 1270هـ/ 1854م، والثاني منها بدء مع ظهور الاستثمارات الأجنبية ومنها البريطانية في السلطنة العثمانية في العام 1272هـ/ 1856م، وهكذا فقد شكل هذان الحدثان الانطلاقة الفعلية للتغلغل الأوروبي في الأراضي التابعة للعثمانيين، فكانت بذلك معاهدة 1254هـ/ 1838م المنطلق الذي حاولت الدول الأوروبية الكبرى، وبالتحديد بريطانيا الاستفادة منه للانطلاق إلى مرحلة الاستثمارات.

التمويل:

هذا البحث ممول من جامعة دمشق وفق رقم التمويل (501100020595).

المصادر والمراجع:

أ- المراجع العربية:

1. آصاف، يوسف بك (1888). المعاهدات الدولية التي عقدتها الدولة العلية مع الدول الاوروباوية. المطبعة العمومية .
2. بنبين، أحمد شوقي، طوبي، مصطفى (2005). معجم مصطلحات المخطوط العربي (قاموس كوديكولوجي). ط:3، الخزانة الحسنية الرباط.
3. حرب، محمد (2017). المثقفون والسلطة تركيا نموذجاً. ط:1، دار البشير.
4. رافق، عبد الكريم (1993). العرب والعثمانيون 1516- 1916. ط:2، د.ن.
5. الصباغ، ليلى (1989). الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرنين السادس عشر والسابع عشر "العاشر والحادي عشر الهجريين". ط:1، مؤسسة الرسال، ج1، ص73، ج2، ص543-546.
6. هريدي، فرغلي تسن (2002). الرأسمالية الأجنبية في مصر 1937-1957. الهيئة المصرية العامة للكتاب.

ب- المراجع المعربة:

1. أوزتونا، يلماز (2010). تاريخ الإمبراطورية العثمانية السياسي والعسكري والحضاري 629-1341هـ/ 1231 – 1922م. ترجمة عدنان محمود سلمان. مراجعة وتنقيح محمود الأنصاري. ط:1، الدار العربية للموسوعات، ج3، ص 15-16، 35-38، 40.
2. إينالجيك، خليل، كواترت، دونالد (2007). التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية 1300-1600م. ترجمة عبد اللطيف الحارس. ط:1، دار المدار الإسلامي، ج1، ص71
3. باموك، شوكت (2004). التاريخ المالي للدولة العثمانية. ترجمة عبد اللطيف الحارس. ط:1، دار المدار الإسلامي.

4. جرانت، أ.ج، تمبرلي، هارولد (1967). أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين 1789–1950. ترجمة بهاء فهمي. مراجعة أحمد عزت عبد الكريم. مؤسسة سجل العرب.

5. حوراني، ألبرت (1977). الفكر العربي في عصر النهضة 1798 – 1939. ترجمة كريم عزقول. ط:3، دار النهار للنشر.

6. عيساوي، شارل (د.ت). التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب 1800–1914م. ترجمة رءوف عباس حامد. د.م.

7. كولن، صالح (2014). سلاطين الدولة العثمانية. ترجمة منى جمال الدين. ط:1، دار النيل.

8. مانتران، روبير (1993). تاريخ الدولة العثمانية. ترجمة بشير السباعي. ط:1، دار الفكر للدراسات، ج2، ص42–43.

ج- الوثائق البريطانية:

1. Accounts And Papers (10 January 1839). Correspondence Relatıve to The Contınuance of Monopolıes In The Domınıons of Turkey. NO 2 (Viscount Palmerston To Her Majesty's Consuls General and Consuls ın the Turkısh Dominiorts Foreign Office). Printed By T. R. Harrıson.
2. Accounts And Papers (14 March 1839). Correspondence Relatıve to The Contınuance of Monopolıes In The Domınıons of Turkey. Inclosure 1 in NO. 13 (Mr. Vice Consul Charnaud to Viscount Palmerston Smirna). Printed By T. R. Harrıson.
3. Accounts And Papers (29 March 1839). Correspondence Relatıve to The Contınuance of Monopolıes In The Domınıons of Turkey. Inclosure 3 in NO. 23 (Colonel Campbell to Viscount Palmerston Cairo). Printed By T. R. Harrıson.
4. Accounts And Papers (2 April 1839). Correspondence Relatıve to The Contınuance of Monopolıes In The Domınıons of Turkey. Inclosure 2 in NO. 13 (Mr. Vice Consul Charnaud to Viscount Palmerston Smirna) Printed by T. R. Harrıson.
5. Accounts And Papers (12 April 1839). Correspondence Relatıve to The Contınuance of Monopolıes In The Domınıons of Turkey. NO. 4. Viscount Palmerston to Viscount Ponsonby Foreign Office). Printed By T. R. Harrıson.

6. Accounts And Paper (4 May 1839). Correspondence Relatıve to The Contınuance of Monopolıes In The Domınıons of Turkey. NO. 29 (Mr. Vice Consul Charnaud to Viscount Palmerston Smirna). Printed By T. R. Harrıson.
7. Accounts And Papers (11 May 1839). Correspondence Relatıve to The Contınuance of Monopolıes In The Domınıons Of Turkey. Inclosure 2 in NO. 31 (Mr. Vice Consul Charnaud to Viscount Palmerston Smirna). Printed By T. R. Harrıson.
8. Accounts And Papers (1 June 1839). Correspondence Relatıve to The Contınuance of Monopolıes In The Domınıons of Turkey. NO. 36 (Mr. Vice Consul Charnaud to Viscount Palmerston Smirna). Printed By T. R. Harrıson.
9. Accounts And Papers (6 June 1839). Correspondence Relatıve to The Contınuance of Monopolıes in The Domınıons of Turkey. Inclosure 1 in NO. 37 (Mr. Vice Consul Charnaud to Viscount Palmerston Smirna) Printed by T. R. Harrıson.
10. Accounts And Papers (20 August 1839). Correspondence Relatıve to The Contınuance of Monopolıes In The Domınıons of Turkey. NO. 40 (Viscount Palmerston to Colonel Campbell Foreign Office). Printed By T. R. Harrıson.
11. Accounts And Papers (4 September 1839). Correspondence Relatıve to The Contınuance of Monopolıes In The Domınıons of Turkey. NO. 24 (The Honourable W. For Strangways to Colonel Campbell Foreign Office). Printed By T. R. Harrıson.
12. Accounts And Papers (19 Octobre 1839). Correspondence Relatıve to The Contınuance of Monopolıes In The Domınıons of Turkey. Inclosure 2 in NO. 52 (Mr. Consul Brant to Viscount Palmerston Smirna). Printed By T. R. Harrıson.

13. Accounts And Papers (12 November 1839). Correspondence Relatıve to The Contınuance of Monopolıes In The Domınıons of Turkey. Inclosure 1 in NO. 65 (Protest of Mr. Consul Brant against the Pacha of Kutayah Smirna). Printed by T. R. Harrıson.
14. British Foreign Office correspondence (21 Junuary 1847). F.O 424 (Inclosure 1 In No. 26. British Consulate Smyrna to Foregin Office).
15. British Foreign Office correspondence (21 Junuary 1847). F.O 424 (Inclosure 3 In No. 26. British Consulate Smyrna to Foregin Office).
16. British Foreign Office correspondence (21 Junuary 1847). F.O 424 (Inclosure 1 In No. 26, British Consulate Smyrna to Foregin Office).
17. British Foreign Office correspondence (21 Junuary, 1847). F.O 424 (Inclosure 1 In No. 26. British Consulate Smyrna to Foregin Office).
18. British Foreign Office correspondence (6 Junuary 1845). F.O 424 (Inclosure 5 In No. 15. British Consulate Smyrna to Foregin Office).

د- المراجع الأجنبية:

1. Bailey, Frank Edgar (1942). British Policy and the Turkish Reform Movement A Study in Anglo-Turkish Relations 1826-1853. Oxford University Press.
2. Clayton, G.D (1971). Britain and the Eastern Question. G.Britain.
3. Fleet, Kate (2004). European And Islamic Trade in The Early Ottoman State. Cambridge University Press.
4. Gelvin, James L (2005). The Modern Middle East A History. Oxford University Press.
5. Geyikdağı, V. Necla (2011). Foreign Invesment in the Ottoman Empire International Trade and Relations 1854–1914. I.B.Tauris Publishers.

6. Hurewitz, J.C (1956). Diplomacy in the Near and Middle East A Documentary Record: 1535 – 1914. D. Van Nostrand company Publisher, V1, P 110-111.
7. Joffe, Sharon L (2017). The Clairmont Family Letters, 1839 – 1889. Routledge Taylor & Francis Group.
8. Kurmuş, Orhan (1974). The Role Of British Capital In The Economic Development Of Western Anatolia 1850-1913. university of London.
9. Parry, Jonathan (2022). Promised Lands The British And The Ottoman Middle East. Princeton University Press.
10. Shaw, Stanford, Shaw, Ezel Kural (1976,1997). History Of The Ottoman Empire And Modern Turkey. Cambridge University Press, V1, P 250, V2 P 32.
11. Trivedi, Abha (2007). Glimpses Of European History (1450-1945). Sarup & Sons.

هـ- المراجع التركية:

1. Bayur, Hikmet (1974). XX. Yuzyilda Türklugun Tarih ve Acun Siyasasi Uzerindeki Etkileri. Türk Tarih Kurumu Basimevi.
2. Engin, Müjdat (2010). 1838 Osmanlı-İngiliz Ticaret Anlaşmasinin Tanzimat Fermani'na Etkileri. İstanbul Üniversitesi.
3. Inalcık, Halil, & Seyitdanlioğlu, Mehmet (2006). Tanzimat Değişim Sürecinde Osmanlı İmparatorluğu. Phoenix Yayınevi.
4. Kaynar, Reşat (2010). Mustafa Reşit Paşa Ve Tanzimat. 4nd Ed. Ankara: Türkiye. Türk Tarih Kurumu Basimevi.
5. Kurmuş, Orhan (2007). Emperyalizmin Türkiye'ye Girişi. Yordam Kitap.
6. Kütükoğlu, Mübahat (1974). Osmanlı-İngiliz İktisadi Münasebetleri (1580-1838). Edebiyat Fakültesi Basimevi.
7. Pamuk, Şevket (1994). Osmanlı Ekonomisinde Bağımlılık ve Büyüme. Yurt Yayınları.

و- المقالات التركية:

1. Kütükoğlu, Mübahat (1979). İzmir Rıhtımı İnşaatı Ve İşletme İmtiyazi. Tarih Dergisi, 0 (32), 495-558. https://dergipark.org.tr/tr/download/article-file/101829.
2. Sonay, Özlem (2020). Mehmed Nuri Efendi'nin Londra (1834-1836) Ve Paris (1836-1837/1839-1841) Elçilikleri. Vakanüvis Uluslararasi Tarih Araştirmalari Dergisi. Vol: 5. Sayi: 2, 954- 975.
3. Yücekök, Ahmet Naki (1968). Emperyalizm Yörüngesinde Osmanlı İmparatorluğu1838 Ticaret Sözleşmeleri. Ankara Üniversitesi SBF Dergisi, 23 (1), 381-425. https://doi.org/10.1501/SBFder_0000000925.